أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مترجمات

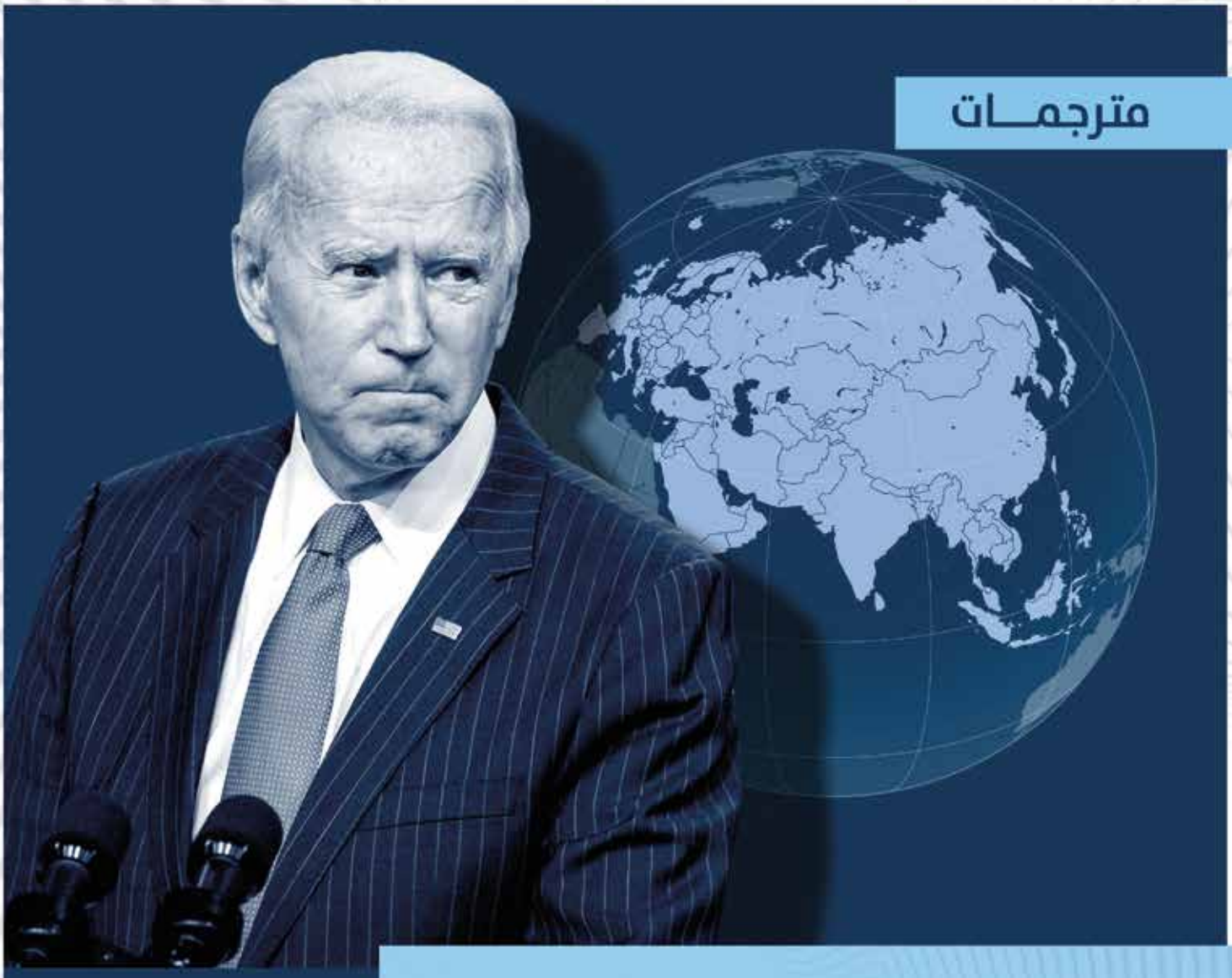

هل لدى إدارة بايدن سياسة تخصّ أوراسيا؟

المصدر: معهد أبحاث السياسة الخارجية
بقلم: ماكسيميليان هيس
ترجمة: عبد الحميد فحام

أيلول/ سبتمبر 2021
www.dimensionscenter.net

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

https://dimensionscenter.net/

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ©2021

info@dimensionscenter.net

في الأشهر الستة منذ تولي الرئيس جوزيف بايدن منصبه، سعى البيت الأبيض لإعادة تأكيد مجموعة من السياسات المتماسكة للتعامل مع المصالح الأمريكية الرئيسية في أوراسيا والمتمثلة بدعم الديمقراطيات الناشئة والحركات الديمقراطية، واحتواء التهديد النووي والسيبراني الروسي، والتخفيف من مخاطر الانسحاب من أفغانستان وإمكانية زعزعة استقرار آسيا الوسطى، وتعزيز أمن الطاقة لحلفاء الولايات المتحدة.

لم يكن أي من هذه الأولويات محطّ اهتمام بالنسبة للإدارة السابقة، وقد تمّ استبعاد العديد منها تماماً حيث اتّبعت إدارة ترامب نوعاً من الانعزالية التي وصفها وزير خارجية ترامب الأول، ريكس تيلرسون، بأنها "تأتي بنتائج عكسية". نتيجة لذلك، تُواجه إدارة بايدن تحدّيات أكبر بكثير على الصعيدين المحلّي والدولي، حيث يتوجّب حتى على أكثر المراقبين الأوروبيين تخصّصاً أن يقرّوا بأن إدارة بايدن قامت بجدولة أولوياتها بشكل صحيح في الأشهر الستة الأولى. ومع ذلك، فإن سياسة الإدارة المفكّكة بشأن أوراسيا تحتاج إلى معالجة، لا سيما في ضوء زعزعة الاستقرار المتسارعة في أفغانستان.

هل بايدن خبير بشؤون أوراسيا؟

بايدن ليس جديداً على الشؤون الأوراسية، وقد أخذت خبرته في السياسة الخارجية -التي شحذها كرئيس للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ- بعين الاعتبار عندما اختاره باراك أوباما لمنصب نائب الرئيس في عام 2008. وكانت الرحلة التي قام بها بايدن إلى جمهورية جورجيا بعد فترة وجيزة من حربها مع روسيا في آب/ أغسطس بمثابة اختبار رئيسي لنائب الرئيس، حيث كان على بايدن أن يلعب دوراً رائداً في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا بعد ثورة الكرامة عام 2014 والغزو الروسي الناتج عنها.

وتضمّ إدارة بايدن موظفين موثوقين لديهم عقود من الخبرة في المنطقة، بما في ذلك مَن هم على أعلى المستويات مثل وزير الخارجية أنتوني بلينكين، ووكيلة وزارة الخارجية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند، ومدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز.

لقد أشارت التحرّكات المبكّرة لإدارة بايدن إلى تقدير عميق لعامل رئيسي في العلاقات الروسية الأمريكية ألا وهو "الكليبتوقراطية" (أي حُكم اللصوص وقُطّاع الطرق). وقد رحّب بذلك العديد من مراقبي أوراسيا ومحلّلي السياسة الخارجية، خاصة بعد عدم استحواذ ذلك على اهتمام كبير في ظل إدارة أوباما، على الأقل حتى ضمّ شِبْه جزيرة القرم. وكان التحوّل الواضح في التركيز متأخراً ، لا سيما بعد أن أدّت إدارة ترامب إلى تفاقُم الآثار المزعزعة للاستقرار لحكم الكليبتوقراطية وقدرتها على مواجهة المصالح الأمريكية.

أشار بايدن إلى الدور الشرّير للأموال غير المشروعة في مقال نشرته مجلة فورين أفيرز بينما كان يمهّد للترشّح عن الحزب الديمقراطي في ربيع عام 2020، وأشار مستشاره للأمن القومي،

جيك سوليفان، إلى أن الجهود المناهضة لحكم الكليبتوقراطية ستكون في طليعة أجندة الإدارة كما جاء في صحيفة بوليتيكو لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.
بالنظر فقط إلى العناوين الرئيسية في فترة بايدن في المنصب حتى الآن، قد يشكّل المرء انطباعاً بأنه يعيد تأكيد أولويات أمريكا المذكورة أعلاه. بعد وقت قصير من توليه منصبه، وافق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تمديد معاهدة ستارت الجديدة للحدّ من الأسلحة، وعقد في وقت لاحق قمّة غير مثيرة للجدل إلى حدٍّ ما مع بوتين في جنيف، حيث تمّ بحث المزيد من محادثات الحدّ من التسلّح وتخفيف التوترات الإلكترونية. وبحسب ما ورد، حصل بايدن على دعوة من روسيا لاستخدام قواعدها في آسيا الوسطى لعمليات ما بعد الانسحاب من أفغانستان، وفقاً لصحيفة "كوميرسانت".
نعم، يجب أن تكون جدّية الكرملين في هذا العرض أولوية الآن لإدارة بايدن، خاصة بعد أن أعلن بايدن في خطابه في 16 آب/ أغسطس 2021 أنه سيعطي الأولوية لقدرات مكافحة الإرهاب المستمرّة في أفغانستان. تتفاقم هذه الحاجة بسبب حقيقة أنه -وبعد مرور عَقْد على مقتل أسامة بن لادن في أبوت آباد بباكستان- لم تعد إدارة بايدن قادرة على الاستمرار في التظاهر بأن إسلام أباد شريك موثوق، نظراً لدعمها لطالبان واستضافة الإرهابيين الدوليين.
ومع ذلك، ينبغي النظر إلى تقرير كوميرسانت بتشكُّك شديد، وقد يكون محاولة من الكرملين للمطالبة بتنازُلات من إدارة بايدن أو إلقاء اللوم عليها في أيّ تداعيات للانسحاب وعدم الاستقرار. للأسف، فإن التفاوض على أي اتفاقية من هذا القبيل بعد انسحاب الولايات المتحدة بالفعل من أفغانستان قد أضعف إدارة بايدن أكثر.

سياسات غير متماسكة

عند التدقيق مرّة أخرى والنظر في سياسة البيت الأبيض بمزيد من التفصيل، من الواضح أنّ الشؤون الأوروبية الآسيوية ليست في مَأْزِق فحسب، بل إن سياسة الإدارة لا تزال مفكّكة ومشوّشة.
على سبيل المثال، كانت استضافة بايدن لزعيم المعارضة البيلاروسية سفياتلانا تسيخانوسكايا في البيت الأبيض في أواخر تموز/ يوليو 2021 بمثابة مفاجأة، حيث لم يتمّ الإعلان عنها مسبقاً. بينما ندّد بايدن بحملات القمع الأخيرة التي قام بها رجل بيلاروسيا القوي ألكسندر لوكاشينكو، وجدّدت هذه الخطوة مخاوف الكرملين من أن عودة الإدارة الديمقراطية إلى البيت الأبيض ستؤدي إلى دعم متجدّد لتعزيز الديمقراطية في أوراسيا، الأمر الذي تعتبره موسكو معادياً لمصالحها. ويبدو أن بايدن كان يحذُو حَذْو الزعماء الأوروبيين، بعد أن استضاف عدداً من هؤلاء القادة لتسيخانوسكايا في الأشهر السابقة. وبينما يجب الإشادة بالوقوف إلى جانبها في وجه قمع بيلاروسيا، لا تستطيع واشنطن تطبيق مبدأ القيادة من الخلف في العلاقات الروسية الأوروبية.

وكان من المدهش أن تتولى بروكسل زمام المبادرة بعد اختطاف نظام لوكاشينكو السافر للطائرات داخل الاتحاد الأوروبي والاعتقال اللاحق لصحفي مُعارِض من خلال فرض عقوباتها الخاصة التي تحدّ من التمويل لمينسك وترك واشنطن في موقف غير فعّال.

وبالنظر إلى تنبُّؤات بايدن بأنه رأى في نظام الكليبتوقراطية وسياسة المال مفتاحاً لمصالح الولايات المتحدة، فإن هذا تحديداً أمرٌ مخيبٌ للآمال.

ويتجلّى ذلك في حقيقة أن وزيرة الخزانة جانيت يلين لم تعطِ أيّ مؤشر على أن الجهود المناهضة لنظام الكليبتوقراطية ستكون محور تركيز وزارتها. ففي المنطقة نفسها، لم تنفق الإدارة أي رأس مال سياسي كبير للمساعدة في جهود الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ضد الأقليّة في الحكم. وأشارت الإدارة إلى أنها ستبطئ من توسّع العقوبات المفروضة على الفاسدين الروس، بل إنها التزمت الصمت بشأن الحالة الأكثر رمزية للتأثير الكليبتوقراطي الخبيث، وهي قضية تسليم دميترو فيرتاش التي استمرّت لسنوات على الرغم من الاشتباه في سعي فيرتاش للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2020.

علاوة على ذلك، ظلّت واشنطن غائبة إلى حدٍّ كبير تقريباً عن الاضطرابات التي هزّت قيرغيزستان خلال العام الماضي، سواء كان إطلاق سراح الرئيس القيرغيزي صدير جباروف لمجرمين حصلوا على مناصب في قلب نظامه الكليبتوقراطي مقابل تسويات رمزية، أو المصادرة البطيئة لملكية أحد أكبر مناجم الذهب في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى الإدارة أي ردّ واضح يتجاوز الإعراب عن القلق تجاه قرغيزستان والاشتباكات الحدودية الأكثر دموية في طاجيكستان منذ سنوات. وكذلك موقفها من إخفاق الصحة العامة في تركمانستان الناجم عن رفض النظام الكليبتوقراطي الاعتراف بانتشار وباء كورونا في البلاد. كما أن أجندة مكافحة الفساد المخطّط لها لم تُثِرْ أيّ مخاوف خاصة لكازاخستان، حتى بعد أن أثار تقرير لصحيفة فاينانشيال تايمز العام الماضي شبح انتشار العنف المرتبط بكازاخستان إلى الولايات المتحدة.

لقد وقفت إدارة بايدن مكتوفة الأيدي بينما كانت جورجيا -التي يمكن القول بأنها أقرب شريك لواشنطن وأقوى ديمقراطية في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق خارج دول البلطيق- تواجه أزمتها السياسية التي تستعر ببطء. فقد سمح للاتحاد الأوروبي بالتوسط في اتفاق مصالحة بين القوى السياسية الجورجية الرئيسية في نيسان/ أبريل، وهو بعيد كل البُعْد عن الموقف المسجّل خلسةً لمساعد وزير الخارجية نولاند بشأن دور الاتحاد الأوروبي في الاستجابة للأزمة السياسية في أوكرانيا 2013-2014. وقد انهار الاتفاق في تموز/ يوليو بعد انسحاب حزب الحلم الجورجي الحاكم، ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من الموافقة على أيّ عواقب وخيمة على تبليسي. كما تحسّرت إدارة بايدن أيضاً على الانهيار، لكنها أيضاً لم تقدّم أيّ خُطَط لاستجابة أخرى.

الحاجة إلى تصعيد

هناك مجالان مهمّان حيث يمكن ملاحظة التقاعس فيهما أكثر، وهما الاستجابة للتوترات المتصاعدة بين أرمينيا وأذربيجان، والموافقة الضمنية على خط أنابيب نورد ستريم 2. فقد اتّبعت الإدارة نهج عدم التدخّل في تداعيات حرب عام 2020 بين أرمينيا وأذربيجان التي شهدت إعادة تأكيد باكو سيطرتها على جزء كبير من منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازَع عليها والتي احتلتها يريفان لأكثر من 25 عاماً. لا تزال التوترات على طول الجبهات الجديدة عالية للغاية، مع اشتعال الحوادث بشكل أكثر كثافة وبانتظام. الديمقراطية الوليدة في يريفان، التي ولدت من جديد حقاً بعد الثورة المخملية في عام 2018، لا تزال بدون أي حليف إستراتيجي بديل حقيقي سوى موسكو، حتى بعد أن أظهرت الحرب حدود الضمانات الأمنية لروسيا. في حين أن إدارة بايدن لم يكن من المرجح أبداً أن تسمح لجهود الكليبتوقراطية بتعديل علاقاتها بجدّية مع أذربيجان، التي لطالما شُكّلت علاقاتها مع واشنطن إلى حد كبير من قِبل إيران وعلاقاتها في مجال الطاقة مع أوروبا وإسرائيل.

يبدو أن الإدارة الأمريكية قبلت ضمنياً أن تقوم أنقرة بدور أكبر في أجندة باكو السياسية والأمنية. إن إهمال الجغرافيا السياسية لصراع كاراباخ بالنسبة لواشنطن هو في أفضل الأحوال يُعتبر بمثابة كسل، وفي أسوأ الأحوال مضلّل تماماً.

لا يمكن تجاهُل صعود تركيا كقوّة أوروبية آسيوية، ويمكن القول إن تطويرها لتكنولوجيا الطائرات بدون طيار، وتدخّلها في ناغورنو كاراباخ (بالإضافة إلى سورية وليبيا)، والتوتّرات بشأن مشترياتها من الأسلحة الروسية، والعقوبات الأمريكية عليها رغم أنها عضو حليف في الناتو، والتآكل الواسع النطاق لمكاسب الرئيس رجب طيب أردوغان الديمقراطية، كل ذلك يمثل العلاقة الأكثر إستراتيجية التي يتوجب على إدارة بايدن إدارتها خلال السنوات القادمة.

يضاف إلى ذلك الاقتصاد المحلّي المتوتّر الذي يعاني من ارتفاع معدلات التضخّم. وقد تمّ تعيين السيناتور السابق جيف فليك (الجمهوري) سفيراً لتركيا، في تقليد أمريكي يقضي باستخدام السفراء رفيعي المستوى لشكر الداعمين السياسيين والمانحين الرئيسيين. العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا مهمة للغاية في هذا الوقت لمثل هذا التعيين، إذ يجب أن تعالج إستراتيجية أوراسيا للإدارة الواقع الجديد لتركيا، لكن يبدو أن هذا غير موجود.

كما أنّ اتفاق الإدارة مع برلين للسماح بإكمال خط أنابيب نورد ستريم 2 هو اتفاق قصير النظر. فحجّتها القائلة بأن التهديد بفرض عقوبات على الحلفاء من أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يأخذ في الحسبان كيف اتّسمت العلاقة الأمريكية التركية بالعقوبات الأمريكية على أنقرة. علاوة على ذلك، على الرغم من أن خط الأنابيب قد اكتمل تقريباً في ظلّ إدارة ترامب ولم يتباطأ إلا بعد اتخاذ إجراء من قبل الكونغرس، فإن حجّة إدارة بايدن بأن استكماله كان أمراً واقعاً وأن التنازلات المقدّمة من ألمانيا، بما في ذلك الاستثمارات في قطاع الطاقة الخضراء في أوكرانيا، يجب الاحتفاء بها لكنها ليست جدية.

ببساطة لا يمكن الوثوق ببرلين للوفاء بهذه الوعود نظراً للضغط الروسي القوي جداً وعدد الروسلاندفيرشتير (المتعاطفين مع روسيا) بالقرب من قيادة كل حزب سياسي رئيسي في ألمانيا. وقد تفاقمت خيبة الأمل بسبب توقيت الاتّفاق، فالانتخابات العامة الألمانية على وشك الانطلاق في أيلول/ سبتمبر من هذا العام والتي يطغى عليها حزب الخضر، حيث تنتشر معارضة خط الأنابيب في صفوفه أكثر بكثير من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) الحاكم والاشتراكيين الديمقراطيين (SPD)، وحزب الخضر لديه فرصة حقيقية لدخول الحكومة.

في حين أن دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا ما بعد "أحداث ميدان" غالباً ما يُستشهد به باعتباره السبب الرئيسي لمعارضة خط الأنابيب في السنوات الأخيرة، فإن التشعّب الذي يخاطر بإحداثه في أسواق الغاز الأوروبية خارج أوكرانيا وحدها هو سبب كافٍ لمعارضته. يمكن للمرء أن يجادل بأن بروكسل كان ينبغي أن تعترف بشكل صحيح بهذه المشكلة وأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إصلاح أخطائها. ومع ذلك، يجب على واشنطن أن تدرك نقاط الضعف الإستراتيجية في قلب الاتحاد الأوروبي إذا أرادت أن تدعم بشكل حقيقي تطوّره كمؤسسة سياسية وحليف.

سيعمل خط الأنابيب على تعزيز قبضة روسيا للطاقة على ألمانيا. كانت واشنطن على استعداد لتجاهُل الانتهاكات الصارخة والحرجة للعقوبات الأمريكية من قِبل العملاق الألماني سيمنز، ولا يزال النفوذ الروسي في برلين وفيينا ومعظم أوروبا الوسطى موجوداً. فعلى الرغم من المزاعم بأن فَرْض الولايات المتحدة عقوباتٍ على الشركات الألمانية والأوروبية من شأنه أن يخاطر بحدوث تمزُّق في العلاقة بين الولايات المتحدة وألمانيا، إلا أن هذه القضية ليست حاضرة سياسياً بشكل خاص في ألمانيا.

ونظراً لاستعداد روسيا التاريخي لاستخدام الطاقة كأداة جيوسياسية والتدخّل في الانتخابات الأجنبية، فإن فرض عقوبات على خط الأنابيب في هذه المرحلة بغض النظر عن التداعيات قد يكون سبباً يجعل الألمان لاحقاً يؤكدون امتنانهم لإدارة بايدن. وبدلاً من ذلك، تُركت أوروبا والولايات المتحدة للاعتماد على الأمل العابر، وربما المضلّل، في أن الانتكاسات الأخيرة لشركة "غازبروم" في محاكم التحكيم سوف تجعل استخدامها كأداة للإكراه.

هل "عادت" أمريكا؟

لا تزال هناك مجالات أخرى مثيرة للقلق، وتحديداً النشاط الإلكتروني لروسيا، سواء المشتبه في توجيهه من قِبل الدولة أو استعدادها لغض الطرف عن النشاط الإجرامي لمجموعات القرصنة التي تستضيفها أحياناً. يبدو أن الأمل في أن تؤدّي قمّة جنيف إلى فهم جديد للنشاط السيبراني والهجمات الإلكترونية كان في غير محلّه بشكل كبير. فقد استمرّت عمليات الاختراق المرتبطة بروسيا للوكالات والشركات الأمريكية الرئيسية على قدم وساق. ومع ذلك، فقد وضع بايدن على الأقل خطوطاً حمراء بشأن ما يبرّر تصعيداً في إطار الرد.

الآن، يجب الإشارة إلى أن فريق بايدن لا يزال قيد التشكيل، وتنفيذ السياسة السليمة يستغرق بعض الوقت حتى يحدث. إن التعيينات تبدو واعدة مثل تعيين كارين دونفريد من صندوق مارشال الألماني في منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوروبية الآسيوية، و"دونالد لو" في منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب ووسط آسيا. ومع ذلك، يبدو في الوقت الحالي أن نهج الإدارة تجاه المنطقة كان إلى حد كبير متأخراً. ففي الواقع يوجد مغالطة شائعة للمحللين الإقليميين تتمثّل بأن يتوقّعوا أن يتمّ التعامل مع مجال اهتمامهم على أنه الأولوية القصوى. حتى مع الاعتراف بأن أوراسيا تحتلّ حقاً مكانة أدنى في أجندة السياسة الخارجية للإدارة مقارنة بالصين ومقارنة بالابتعاد عن الشرق الأوسط ، فإنه من المؤسف أن الولايات المتحدة لا تزال بدون نهج إستراتيجي تجاه "قلب" أوراسيا.

على سبيل المثال، يمكن فَهْم النهج الناعم تجاه الاضطرابات في قيرغيزستان ونزاع كاراباخ وجورجيا -وكلّها تنتمي لما يسمى بـ"الخارج القريب" لروسيا - بشكل أفضل إذا كانت جزءاً من محاولة خفض التوترات مع روسيا. لا يزال بإمكان المرء أن يختلف مع مثل هذه التحركات لهذا السبب وحده كما يفعل هذا البحث، ولكن يمكن تقديم حجة شاملة لتبرير هذه التحركات. ومع ذلك، فإن النهج الحالي مفكّك للغاية.

بعد ستة أشهر، قد تتحدث إدارة بايدن عن لعبة جيدة، لكن واقع سياستها تجاه أوراسيا يتجاهل الكثير مما هو مطلوب. ومن المتوقع أن يردّ بايدن على روسيا بشأن العلاقات السيبرانية بعد الفشل الواضح لقمّة جنيف في تحقيق نتائج ذات مغزى. ومن المحتمل أن يتمّ تسوية نورد ستريم 2، لكن العمل مع أوروبا على تعزيز دفاعها ضد سياسات الطاقة الروسية أمر لا بدّ منه. كما يمكن أن يكون أيضاً مدخلاً لاستعادة علاقة أكثر فاعلية أو على الأقل أقل عدوانية مع تركيا. هذا وتُعَدّ جهود التخفيف من حدة الصراع أكثر أهمّية من أي وقت مضى في جنوب القوقاز وفي آسيا الوسطى التي من المحتمل مرة أخرى أن تحدّ أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان. يجب على إدارة بايدن أيضاً أن تنفّذ بسرعة أجندة مناهضة لنظام الكليبتوقراطية التي أشارت منذ وقت ليس ببعيد إلى أنها ستكون أولوية رئيسية.

من خلال عدم الوفاء بالوعود السابقة والفشل في الاستجابة للتطوّرات الإقليمية المهمّة، تُواجِه الإدارة وضعاً يتعارض مع تعهُّد بايدن لحلفاء الولايات المتحدة بأنّ "أمريكا ستعود".

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net